دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أزمة العنف السياسي في الجزائر بين المقاربة الأمنية وسياسة المصالحة الوطنية
المصدر:	مؤتمر الصراعات والعنف في دول الجنوب . المفاهيم - المصادر والأسباب والأثار وسياسات المواجهة (كلية التجارة جامعة أسيوط -) مصر
المؤلف الرئيسي:	هوادف، عبدالله
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2008
مكان انعقاد المؤتمر:	أسيوط
الهيئة المسؤولة:	كلية التجارة - جامعة أسيوط
الشهر:	مارس
الصفحات:	367 - 382
رقم MD:	265429
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الحرب الأهلية، الجزائر، الأزمات السياسية، النزاعات المسلحة، الصراع السياسي، الأمن القومي، المعارضة السياسية، السياسة الداخلية، ميثاق السلم والمصالحة الوطنية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/265429

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أزمة العنف السياسية في الجزائر بين المقاربة الأمنية وسياسة المصالحة الوطنية

الأستاذ عبد الله هوادف
قسم العلوم السياسية
جامعة المسيلة- الجزائر

مقدمة:

انخرطت الجزائر في مسار ديمقراطي واعد عقب الانتفاضة الشعبية في ٥ أكتوبر ١٩٨٨، وكان لإقرار التعددية الحزبية التي حملها الدستور الجديد الذي أقره الشعب بالأغلبية في ٢٣ فبراير ١٩٨٩، أن فتح الباب على مصراعيه أمام حرية التعبير وولّد حركية سياسية غير مسبوقة في المنطقة. ولكن الأمور لم تسر تماما كما كان النظام الحاكم قد خطط لها؛ فقد تعرض حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم منذ العام ١٩٦٢ إلى هزة كبيرة خلال الانتخابات المحلية في شهر جوان ١٩٩٠، ثم إلى انتكاسة ساحقة في الانتخابات التشريعية في أواخر العام ١٩٩١[i].

وسرعان ما أخذت الأوضاع مجرى خطيرا بعد الاستقالة المثيرة للجدل للرئيس الشاذلي بن جديد بتاريخ ١١ يناير ١٩٩٢، والإعلان عن وقف المسار الانتخابي ثلاثة أيام فقط قبل موعد إجراء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية التي فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية مقاعدها منذ الدور الأول.

وباستلام الجيش زمام الأمور، تم فرض حالة الطوارئ عبر كامل التراب الجزائري، وفي شهر مارس من العام نفسه حُلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وكان ذلك بداية لدوامة من العنف السياسي لا تزال تداعياته حاضرة إلى اليوم.

ومنذ ذلك الحين مرت سياسة مواجهة العنف السياسي الناشئ بمرحلتين رئيستين:

الأولى اعتمدت أسلوب المواجهة العسكرية الشاملة ودامت طيلة السنوات السبع الأولى للأزمة الجزائرية. وقد ، بينما تميزت المرحلة الثانية بتغليب المعالجة السياسية والقانونية من خلال سياسة المصالحة الوطنية، وهو ما سنعرض إليه فيما يلي.

أولا: المقاربة الأمنية أو خيار الاستئصال:

تبنى المسؤولون الجزائريون في بداية الأزمة إستراتيجية أمنية بحتة لمواجهة الجماعات المسلحة، وقد نبع هذا التوجه بالأساس من التركيبة البشرية لأقطاب النظام الجزائري في تلك الفترة، والذين كان أغلبهم، مدنيين كانوا أو عسكريين، من العلمانيين المتشددين، الذين كانوا يرون في الإسلاميين عدوا استراتيجيا ينبغي التخلص منه مهما كلف الأمر. ولم يكن خيار الحل السياسي مطروحا على الإطلاق، على الرغم من دعوة الأحزاب السياسية الرئيسية بما فيها جبهة التحرير الوطني إلى ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة. وقد بين وزير الداخلية الجزائري مزيان شريف فلسفة النظام في التعامل مع المعارضة المسلحة بقوله في ندوة صحفية بتاريخ ١٤ مارس ١٩٩٥: «هل يتحدث البستاني إلى الحشائش الضارة؟ طبعا لا، إنه يكتفي بإتلافها. والإرهابيون هم كالحشائش الضارة»[ii].

وبصفة عامة تجلت السياسة الإستئصالية في المظاهر التالية:

١- **رفع الغطاء السياسي عن الجماعات المسلحة:**

تسبب إلغاء نتائج الانتخابات التي فازت فيها الجبهة الإسلامية بحرج شديد للنظام الجزائري أمام الرأي العام المحلي والعالمي، فأوكل للقضاء حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأودع أكثر قياديها السجن، بينما زج بمناضليها في معتقلات نائية وسط الصحراء. كما تم رفض كل الدعوات إلى الحوار التي أطلقتها قوى المعارضة في الداخل وفي الخارج.

٢- **اعتماد استراتيجية أمنية بحتة:**

تبنى قادة الجيش الذين صاروا المتحكم الأوحد في توجيه الدولة، سياسة قائمة على مبدأ الاستئصال الذي كان يهدف إلى القضاء النهائي والشامل على المسلحين دون حوار أو تفاوض. وقد وجد العسكريون التأييد من طرف طائفة من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المعروفة بعدائها للمشروع الإسلامي، والمنخرطة في شبكة علاقات زبائنية مع النظام الحاكم الذي كان يمولها ويكفل لها الحماية. وقد وصل بعض من أقطاب هذا التيار إلى مناصب حساسة ضمن أجهزة الدولة، مثل رضا مالك الذي تولى رئاسة الحكومة بين سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٤، ووزيره للداخلية سليم سعدي، وعبد الحق بن حمودة الذي شغل إلى غاية اغتياله منصب الأمين العام لاتحاد العمال الجزائريين، أكبر نقابة في البلاد.

٣- إنشاء قوة عسكرية متخصصة في مواجهة حرب العصابات

خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ كانت الوحدات النظامية التقليدية للجيش مدعمة بوحدات الدرك الوطني والأمن الوطني (الشرطة) هي المكلفة بمواجهة الجماعات المسلحة، ولم تكن أي من هذه الفئات مدربة لمواجهة حرب العصابات. فقد كان الجيش مدربا فقط لمواجهة عدو خارجي لا يمكن إلا أن يكون جيشا مثله، أما جهاز الدرك الوطني بقيادة الجنرال بن عباس غزيل فقد كان الأكثر تأهيلا للمواجهة، ولكنه سرعان ما صار متجاوزا بفعل الوضعية الجديدة.

وابتداء من سنة ١٩٩٣، تكون جهاز حقيقي متخصص في مواجهة حرب العصابات، متكون من وحدات من الجيش والدرك الوطني والشرطة، وهو يضم ١٥ ألف رجل بقيادة الجنرال محمد العماري، الذي صار في العام نفسه قائدا لأركان الجيش الجزائري.

هذا الجهاز المكون من وحدات النخبة أصبح عماد المواجهة ضد العصابات المسلحة، وتزايد تعداده ليصل إلى حدود ٦٠ ألفا عام ١٩٩٥، تسيره تنسيقية لأمن الإقليم أنشئت في مارس ١٩٩٥، بهدف مركزة نشاط أجهزة مكافحة الإرهاب.

وإلى غاية عام ١٩٩٤، كان نشاط هذه القوة المختصة متوجها لمراقبة المدن الكبرى وخاصة العاصمة الجزائر، بهدف عزل مسلحي الحركة الإسلامية المسلحة عن بيئتها المفضلة وإبعادها نحو الجبال في داخل البلاد. كان العسكريون يريد – بأي ثمن – تجنب تسييس السكان عن طريق نشطين إسلاميين. وقد قادت هذه الاستراتيجية آخر قادة ومناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إلى الالتحاق بالجبال والانضمام إلى واحدة من الجماعات المسلحة النشطة. وهكذا حقق العسكريون نصرهم الأول بترك مصير المدن التي يسيطر عليها الفيس سابقا تحت رحمة أمراء الجماعة الإسلامية المسلحة المناوئة للجبهة.

أدى العزل المتزايد للضواحي المحيطة بالعاصمة إلى تحويل هذه الضواحي إلى «قيتوهات» حقيقية لأولئك الذين بقوا فيها. وقد كان الأمراء المحليون يسيطرون داخل هذه المناطق لكنهم لم يكونوا قادرين على مغادرتها بفعل حصار الجيش لها. وهكذا صار السكان تحت رحمة حصار مزدوج ، داخلي تفرضه الجماعات المسلحة، وخارجي تفرضه وحدات الجيش على بعد بضعة كيلومترات.

كان خيار التعفين هذا يهدف إلى تجنب خسائر بشرية ضمن قوات الجيش من أجل مناطق قليلة الأهمية استراتيجيا من جهة، ومن جهة أخرى خلق حالة من التذمر بين سكان تلك المناطق تجاه

الأمراء المحليين وتهيئة الظروف الملائمة لتنظيم ميليشيات مضادة يكون تجهيزها ومصاريفها على عاتق الحكومة.

٤- تكوين ميليشيات مضادة

ساعدت المستجدات الاقتصادية المحلية المتمثلة أساسا في إعادة جدولة الديون مع صندوق النقد الدولي على تحقيق قدر جيد من الوفرة المالية وجهت بشكل شبه كامل تقريبا للسياسة الأمنية.

وهكذا ظهرت ثلاثة أنواع من الميليشيات المدعومة من طرف الحكومة:

- جماعات الدفاع الذاتي: الموجودة خاصة في منطقة القبائل ذات الأغلبية الأمازيغية، وقد كانت في أغلبها أذرعا لأحزاب سياسية وعصب محلية، وقد عملت هذه الميليشيات بنفس طريقة عمل الجماعات المسلحة في محيط العاصمة

- ميليشيات المقاومين أو الباتريوت : وهي وحدات مسلحة ملحقة بوزارة الداخلية تعمل إلى جانب قوات الدرك الوطني، وقد تشكلت في الأساس من أفراد مهددين من طرف الجماعات المسلحة، أو من عائلات ضحايا لتلك الجماعات ، كما حظيت هذه الميليشيا بدعم سياسي قوي من طرف بعض المنظمات شبه الحكومية النافذة مثل المنظمة الوطنية للمجاهدين والمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء. وتنشط هذه الميليشيا في الغالب في المناطق الداخلية للبلاد بالقرب من المدن والقرى.

- وأخيرا ظهر شكل ثالث من الميليشيا خلال العام ١٩٩٥ في مدن الشرق الجزائري خاصة، وهي لا تحمل اسما خاصا، غير أنها ولدت استجابة لمصالح خاصة بالأساس، حيث كان وراءها جماعة من الأعيان تقوم بحماية مصالحهم المادية، وقد حظيت هذه الميليشيا بتسامح الحكومة وأحيانا بتشجيعها بقصد قطع الطريق أمام انتشار وتجذر الجماعات الإسلامية المعارضة.

إن تكوين الميليشيات يندرج ضمن تصور كلاسيكي لمواجهة حرب العصابات اعتمدته الجيوش الحديثة منذ تطبيقه من طرف الجنرال شال Challe إبان حرب الجزائر في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، حين أنشا قوات «الحركى» لمواجهة مجاهدي جيش التحرير الوطني. وقد اعتمدت هذه التجربة كنموذج في عدة مناطق من العالم لاحقا كما حصل مع نظام الابارتيد في افريقيا الجنوبية، أو في البيرو لمواجهة ثوار منظمة «الدرب المنير».[iii]

ولكن لجوء النظام الجزائري إلى هذا البديل لم يكن يخلو من مخاطر، فبسبب وضع النزاع القائم أمكن لأفراد الميليشيات تحقيق مكاسب عديدة، كالحصول على عمل وجمع المال، بالإضافة إلى احتمال تغلغل أشخاص خطرين على الأمن العام في صفوف هذه الميليشيات، وإمكانية استفادتهم من حالة الطوارئ المفروضة لتحقيق أهداف مشبوهة، بل إنه – حصل كما تفيد بعض الشهادات– أن استغل بعض أنصار ومؤيدي الجماعات المسلحة سهولة تكوين ميليشيات تدعمها الدولة للقيام بأعمال إرهابية ضد المواطنين، أو تزويد الجماعات الإرهابية بالأسلحة.

٥- تشكيل الحرس البلدي:

كان «الحرس البلدي» آخر جهاز شكلته الحكومة الجزائرية في إطار سياستها الأمنية لمواجهة الجماعات المسلحة. وقد جاء بالأساس لتعزيز دور قوات الأمن الوطني – الشرطة – داخل المدن. إذ كان جهاز الشرطة غير مضمون بما فيه الكفاية لحماية المواطنين والمصالح الحكومية بسبب ضعف تدريبه وتسليحه من جهة وبسبب تركيبته البشرية – غير الموثوق بها تماما- من جهة أخرى.

وقد ساعد التحسن في الوضعية المالية للدولة بعد إعادة جدولة ديونها مع صندوق النقد الدولي في تخصيص الجهاز الجديد بإمكانيات كافية، وحظيت عناصره بأجور جيدة مقارنة بضعف مؤهلاتهم، في الوقت الذي كانت فرص العمل للشباب الجزائري منعدمة تماما في تلك الفترة.

نتائج المقاربة الأمنية:

أ- على الصعيد العسكري:

لم تنجح سياسة الاستئصال التي قادها العسكريون في تحقيق الأهداف المرجوة منها، بل إن الذي حدث كان عكس ذلك تماما، فقد تزايد عدد المسلحين ليصل إلى قرابة العشرين ألفا خلال العام ١٩٩٧، وتزايدت أعداد الضحايا لتبلغ حجما مهولا وغير مسبوق، وانتقلت العمليات العسكرية التي تقوم بها الجماعات المسلحة إلى استهداف المدنيين بعد أن كانت محصورة في البداية على أفراد الجيش والشرطة وأعوان الدولة.

ومن جهة أخرى عانت الجزائر معاناة شديدة على الصعيد الدولي بسبب المجازر المروعة التي حدثت في مناطق عدة في البلاد، وذهب ضحيتها آلاف الأبرياء في ظرف وجيز، في مقابل عجز الحكومة عن حماية المدنيين.

ب- على الصعيد السياسي الداخلي والخارجي

أمام العجز المستمر للحكومة عن حماية المدنيين، وانتشار ظاهرة المجازر الجماعية التي بلغت ذروتها في العام ١٩٩٧، تصاعدت موجات الغضب والتنديد داخل البلاد وخارجها، ولم تكن السلطة بعيدة عن النقد هذه المرة، خاصة بعد أن أثيرت قضية المتسبب في أحداث القتل الجماعي، وأصبح السؤال الشهير: «من يقتل؟» الذي روجت له بعض الجهات السياسية

والحقوقية والإعلامية داخل الجزائر وخارجها[٧]، بالإضافة إلى قضية المفقودين سببا لحرج سياسي كبير للحكومة الجزائرية أمام الرأي العام العالمي، وازدادت عزلة البلاد الدولية لدرجة وضعت البلد في الطريق المسدود.

ولم ينج النظام الحاكم من تداعيات هذا الوضع، وبدأ صوت المنادين بضرورة التسوية السلمية يرتفع شيئا فشيئا، وكان من أبرز هؤلاء الرئيس اليمين زروال الذي حاول البدء في مسار سياسي للخروج من الأزمة فأصدر قانونا سماه قانون الرحمة، يشجع المسلحين على ترك العمل المسلح مقابل الاستفادة من العفو. وهو مسار أعطى بعض الثمار التي كان من أبرزها إعلان الجيش الإسلامي للإنقاذ، أكبر الحركات المسلحة وأكثرها أتباعا عن إعلان للهدنة بعد مفاوضات مع الجيش في العام ١٩٩٧. ولكن الضغوط الكبيرة التي تعرض لها زروال من طرف خصومه داخل الجيش دفعته إلى تقليص عهدته والإعلان عن انتخابات رئاسية مسبقة في النصف الأول من العام ١٩٩٩.

ثانيا: سياسة التهدئة أو المصالحة الوطنية

١- أشكال وكيفيات المسعى المصالحي:

أ- التغير في الخطاب السياسي للسلطة

صاحب التغير في أعلى هرم السلطة الجزائرية تغير واضح في الخطاب الخاص بموضوع الأزمة الداخلية، فبعد سنوات من التعنت الإعلامي والتهوين من شأن ما يحدث على الأرض، والإصرار على أن السلطة متحكمة في الوضع، وأنه لا يعدو أن يكون مجرد «بقايا إرهاب» حسب وصف رئيس الحكومة آنذاك أحمد أويحي، جاء الاعتراف بفداحة الوضع على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي؛ فبعد أن كان الرقم الرسمي لعدد ضحايا العنف في حدود ٢٦ ألف، أقر الرئيس بوتفليقة مباشرة بعد تسلمه لمهامه بأن العدد يتجاوز المائة ألف، كما أقر بأن إلغاء انتخابات ٩٢ كان شكلا من أشكال العنف. وفي هذا السياق صرح الجنرال المتقاعد عطايلية وهو أحد المقربين من الرئيس بالقول:«أخطأ الجيش حين أوقف المسار الانتخابي... كان بإمكانه أن يتفادى الانزلاق لو لم يوقف الانتخاب»[٧].

وبلغ الأمر بالرئيس بوتفليقة في محاولة منه لكسب تعاطف أنصار الجبهة الاسلامية للانقاذ أن امتدح قادتها شخصيا بقوله: «أحترم عباسي مدني كونه رفيق السلاح في الثورة التحريرية، وأحترم علي بلحاج لأنه رجل عقيدة»[vi].

كان هذا التحول الكبير نتيجة طبيعية لعوامل عديدة منها فشل المقاربة الأمنية وتنامي الضغوط الداخلية والخارجية والتغير الحاصل في صراع العصب داخل النظام الجزائري.

ب- سياسة الوئام المدني

ومن أجل أن تجسيد التوجه الجديد في التعامل مع الأزمة بادر الرئيس بوتفليقة إلى عرض قانون الوئام المدني على الشعب الجزائري في ١٦سبتمبر١٩٩٩ للاستفتاء عليه، وقد بلغت نسبة التصويت عليه بنعم ٩٨% وبنسبة مشاركة بلغت ٨٥%.

« يندرج هذا القانون في إطار الغاية السامية المتمثلة في استعادة الوئام المدني، ويهدف إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورّطين والمتورطين في أعمال إرهاب أو تخريب ، الذين يعبّرون عن إرادتهم في التوقف، بكل وعي عن نشاطاتهم الإجرامية، بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح، على نهج إعادة الإدماج المدني في المجتمع. وللاستفادة من أحكام هذا القانون يجب على الأشخاص المذكورين في الفقرة أعلاه إشعار السلطات المختصّة بتوقفهم عن كلّ نشاط إرهابي والحضور أمامها.»[vii]

وقد تمثلت التدابير المشار إليها آنفا في النقاط الثلاث التالية:

- الإعفاء من المتابعات
- الوضع رهن الإرجاء
- تخفيف العقوبات.

موازاة مع الدور الذي كان الرئيس بوتفليقة يقوم به إزاء المؤسسة العسكرية، كان يعمل على صياغة وتوسيع أوراق ربحه وفق منظوره الخاص. لأجل ذلك، عمل على سحب ورقة الربح القائمة على إقرار السلم من دعاة الحل السياسي، بل ولم يكتف فقط بالتأكيد على البعد السياسي للأزمة الجزائرية، على اعتبار أنه عمد إلى تعيين أحد أكثر الشخصيات بروزا في هذا التيار وهو عبد العزيز بلخادم وزيرا للخارجية ثم رئيسا للحكومة، بالإضافة إلى إشراك حركة مجتمع السلم، وهو حزب إسلامي معتدل ينادي بتحقيق المصالحة، كعضو فاعل في الحكومة.

جـ - سياسة المصالحة الوطنية

بدأ التلويح بفكرة المصالحة الوطنية عقب إقرار قانون الوئام المدني، ولكن تجسيدها تأخر بسبب ما أسماه الرئيس بوتفليقة «توازنات وطنية» في إشارة ربما إلى الخلافات بين عصب السلطة بشأن الموضوع. وانتظر الجميع الربع الأخير من العام ٢٠٠٥ كي ترى آليات سياسة المصالحة النور. وبصفة عامة تجلت تدابير المصالحة من الناحية القانونية في العناصر التالية:

ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: هو الوثيقة التي عرضت للاستفتاء عليها من طرف الناخبين في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥ وعرفت مشاركة شعبية ضعيفة، بسبب تأخر صدورها من جهة، ثم بفضل التحسن العام في الأوضاع الأمنية التي لم تعد ضمن أولوية اهتمامات الجزائريين. ويشكل الميثاق الإطار العام للأحكام القانونية للمصالحة.

الأمر الرئاسي المتضمن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: وهو نص تشريعي أصدره رئيس الجمهورية في صيغة أمر رئاسي تفاديا للمناقشة من طرف الأحزاب السياسية في البرلمان، ومنعا لاحتمال إجراء تعديلات عليه من طرف النواب في المجلس الشعبي الوطني.

المراسيم الرئاسية: وعددها أربعة[viii]، وهي نصوص تنظيمية أصدرها رئيس الجمهورية الذي يمارس السلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون بمقتضى المادة ٧٧ من الدستور وتختص المراسيم الأربعة بالمسائل التالية:

١. تعويض ضحايا «المأساة الوطنية».

٢. إعانة الأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب.

٣. كيفية إعادة الإدماج أو التعويض للمسرحين من أعمالهم بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية.

٤. كيفيات التصريح للأشخاص الذين يمثلون أمام السلطات المختصة.

الأهداف المرجوة من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية :

- التكفل بآثار مشكلة المفقودين في بعديها الاجتماعي والسياسي لتجنب استمرار الضغط الدولي في هذا الشأن.
- التكفل بالقضايا العالقة للأشخاص الذين سلموا أنفسهم ووضعوا السلاح بعد انقضاء آجال قانون الوئام المدني.
- معالجة الآثار الاجتماعية لـــ « المأساة الوطنية » من خلال التكفل بعائلات المسلحين وإعادة إدماج أو تعويض المفصولين من أعمالهم خلال سنوات الأزمة.
- تكريس الحصانة القانونية لأسلاك ومصالح الأمن المختلفة من أي متابعات محتملة أمام الجهات القضائية داخل الوطن أو خارجه.

وقد حملت النصوص التشريعية الخاصة بإرساء المصالحة الوطنية جملة من الإجراءات الرامية إلى تحقيق الأهداف السابقة، وسنعرض فيما يلي لهذه الإجراءات بشي من التفصيل.

أولا: الإجراءات الرامية إلى استتباب السلم :

١- إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد الذين سلموا أنفسهم للسلطات اعتبارا من ١٣ يناير ٢٠٠٠، تاريخ انقضاء مفعول القانون المتضمن الوئام المدني.

٢- إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد الذين يكفون عن نشاطهم المسلح و يسلمون ما لديهم من سلاح . و لا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية.

٣- إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المطلوبين داخل الوطن و خارجه الذين يَمْثُلون طوعا أمام الهيئات الجزائرية المختصة. و لا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية.

٤- إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد المنضوين في شبكات دعم الإرهاب الذين يصرحون بنشاطاتهم لدى السلطات الجزائرية المختصة.

٥- إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المحكوم عليهم غيابيا باستثناء أولئك الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية.

٦- العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقابا على اقترافهم نشاطات داعمة للإرهاب.

٧- العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم و الموجودين رهن الحبس عقابا على اقترافهم أعمال عنف من غير المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية.

٨- إبدال العقوبات أو الإعفاء من جزء منها لصالح جميع الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية أو المطلوبين الذين لا تشملهم إجراءات إبطال المتابعات أو إجراءات العفو السالفة الذكر.

ثانيا: الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية :

١- الرفع النهائي للمضايقات التي لا زال يعاني منها الأشخاص الذين جنحوا إلى اعتناق سياسة الوئام المدني.

٢- تسوية الوضعية الاجتماعية للمواطنين الذين تعرضوا للفصل من وظائفهم، عقابا لهم على ما إقترفوه من أفعال مرتبطة بمساندة الارهاب.

٣- حظر ممارسة أي نشاط سياسي ، تحت أي غطاء كان، عن كل من شارك في أعمال إرهابية ورفض الإعتراف بمسؤوليته في تدبير و تطبيق سياسة تدعو إلى « ما يزعم جهادا ضد الأمة ومؤسسات الجمهورية ».

ثالثا: إجراءات دعم سياسة التكفل بملف المفقودين:

١- تتحمل الدولة على ذمتها مصير كل الأشخاص المفقودين في سياق المأساة الوطنية.

٢- تتخذ الدولة كل الإجراءات المناسبة لتمكيـــن ذوي حقوق المفقودين من تجاوز هذه المحنة القاسية «في كنف الكرامة».

٣ يعتبر الأشخاص المفقودون ضحايا للمأساة الوطنية، ولذوي حقوقهم الحق في التعويض .

رابعا: الإجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني :

١- القضاء نهائيا على جميع مظاهر الإقصاء ضد أقارب المسلحين مع التكفل بأسرهم في إطار التضامن الوطني.

٢- التماس رئيس الجمهورية، باسم الأمة، الصفح من جميع ضحايا «المأساة الوطنية».

٣- التفويض الكامل لرئيس الجمهورية باتخاذ جميع الإجراءات قصد تجسيد ما جاء في بنود الميثاق.

نتائج سياسة المصالحة والعوائق التي تواجهها:

نجحت سياسة المصالحة، في تقليص حدة العمل المسلح بشكل كبير. فمنذ إصدار قانون الوئام المدني في العام ١٩٩٩، ترك الآلاف من المسلحين الجبال، والتحقوا مجددا بالحياة المدنية بعد استفادتهم من العفو، وأعلن أكبر تنظيم مسلح وهو "الجيش الإسلامي للإنقاذ" الذي كان يضم نحو سبعة آلاف مسلح عن حل نفسه، والذي اعتبر الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ، ، وكان يعتبر القوة المسلحة المنظمة الأساسية.

ولم يقتصر الأمر على أعضاء الجيش الإسلامي للإنقاذ فقط، فقد سلم الآلاف من أعضاء الجماعات المسلحة الأخرى أنفسهم، بما فيهم المئات من المنضوين تحت راية الجماعة الإسلامية المسلحة، والجماعة السلفية للدعوة والقتال، وهما التنظيمان الأكثر تشددا، والمعروفان بالمجازر الرهيبة التي ارتكباها ضد المدنيين في نهاية التسعينيات.

وبنزول تلك الأعداد من المسلحين من الجبال، والتي تقدرها مصادر جزائرية غير رسمية بأكثر من ٢٠ ألف مقاتل، تراجع كثيرا تأثير العمل المسلح المعارض، وصار بإمكان الأجهزة الأمنية والعسكرية الجزائرية التعامل مع موضوع المسلحين والعمل المسلح بعيدا عن الضغط، رغم أن حركة الصعود إلى الجبال والنزول منها استمرت في الاتجاهين، ولكن بنسق أخف من السابق.

وحسب الأرقام الرسمية التي صرح بها وزير الداخلية يزيد زرهوني مؤخرا، فإن ما يقارب ٧٠٠ مسلح لا زالوا في الجبال، بعد أن وصل عددهم في منتصف التسعينيات، وهي الفترة التي عرفت ذروة العمل المسلح، إلى ٢٧ ألف مسلح. وإذا قدرنا أن نحو ٦ آلاف أو أكثر من ذلك بقليل من المسلحين يكونون قد قتلوا خلال هذه الفترة، التي تمتد على نحو عشر سنوات، فهذا يعني أن نحو ٢٠ ألفا هو عدد الذين نزلوا من الجبال.[ix]

والأهم من أرقام المسلحين، بغض النظر عن التوافق أو الاختلاف بشأنها، فإنه بالدفعة التي أحدثها قانون الوئام المدني، والخلخلة، التي أحدثها في صفوف الجماعات المسلحة، وتراجع الحماسة للعمل المسلح المعارض، مع انحرافه عن الأهداف التي قام لتحقيقها، نجحت الأجهزة الحكومية في تقليل تأثير الجماعات المسلحة على نسق سير الحياة في المدن الكبرى، وخاصة العاصمة الجزائر.

وبذلك صار عمل المسلحين مقتصرا على بعض الكمائن في الطرق البعيدة عن المدن، أو بعض الهجمات على مناطق ريفية نائية، أو على معسكرات معزولة للجيش الجزائري أو لقوات الأمن.

عوائق وتحديات

بالرغم من أنه لا خلاف في صلاحية مبدأ المصالحة الوطنية ونبل مقصد السلم، وعلى خلاف الحماس الكبير الذي طبع عملية الاستفتاء ثم إصدار النصوص التطبيقية بعد فتور الأشهر الفاصلة بين الاستفتاء وإصدار النصوص التطبيقية فإن الإجراءات التي يتم تطبيقها في الميدان لم تتم في شكل استعراضي أو في أجواء الدعاية الإعلامية الواسعة، بل إن كثيرا من الإجراءات أضحت قاصرة بفعل الجهاز الإداري البيروقراطي الذي تكفل بها، ويمكن إجمالا الإشارة إلى ما تميزت به عملية تطبيق نصوص ميثاق السلم والمصالحة الوطنية:

١- إسناد العملية للأجهزة الإدارية المتسمة بالبيروقراطية عبر اللجان الولائية.

٢-اقتصار عودة السياسيين اللاجئين بالخارج على رابح كبير ومجموعته وهم الذين يشكلون الغطاء السياسي لتنظيم الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي انتهت قضيته بمفعول قانون الوئام المدني.

٣-عدم إنهاء ملف الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وزاد الملف تعقيدا بعد تراجع حسان حطاب عن تعاطيه الإيجابي مع ملف المصالحة الوطنية، وكذا بعد انخراط التنظيم في مسار الإرهاب الدولي بإعلانه الانضمام للقاعدة.

٤-رفض إعادة إدماج المفصولين من أعمالهم في أغلب الولايات واقتصار استفادتهم على حق التعويض فقط.

٥- تغليب الجوانب الاجتماعية المتمثلة في التعويضات على الجوانب الأخرى للملف.

٦ - اختلاق واصطناع موضوع الآجال وجعله قضية، وصرف الأنظار إليها وتسليط الاهتمام على الآجال التي تعتبر تفصيلا غير مهم مقارنة بمقاصد السلم والمصالحة الوطنية.

ومن جهة أخرى يمكن الاشارة إلى التحديات التالية التي تعيق هي الأخرى من نجاح سياسة المصالحة:

- تأثير الظروف الدولية الحالية سلبيا على الساحة الجزائرية المحلية. فبالرغم من الحديث عن الإصلاح السياسي دوليا في المنطقة العربية، وضرورة الانفتاح على المجتمع المدني، فإن سيادة منطق الحرب على "الإرهاب" على العالم من شأنه أن يمثل عائقا مهما أمام المصالحة، وخاصة بعد اتجاه الحكومة الجزائرية والإدارة الأمريكية إلى التعامل مع موضوع الجماعات المسلحة الجزائرية باعتباره موضوع "إرهاب"، الأمر الذي اقتضى تركيز قواعد أمريكية في جنوب الجزائر، لمحاصرة امتداد نفوذ الجماعات المسلحة في الصحراء الكبرى.

- وجود تيار استئصالي قوي في الجزائر في الحكومة والجيش والنخب السياسية والإعلامية. ويعد رئيس الحكومة أحمد أويحيى واحدا من ركائز التيار الاستئصالي في الجزائر، ويلعب دورا كبيرا، من داخل المؤسسة الحاكمة، في إعاقة أي توجه جاد وحقيقي نحو المصالحة الوطنية، ويجد في ذلك تأييدا كبيرا من جنرالات في المؤسسة العسكرية، ومن سياسيين في الحكم والمعارضة وفي دوائر المال والاقتصاد.

- انتشار الفساد في الجزائر بشكل غير مسبوق. وقد تشكلت خلال سنوات الأزمة مافيا فساد مالي وإداري ضخمة. وتعمل هذه المافيا على استمرار وضع الأزمة، لأن الحياة الطبيعية من شأنها أن تقود إلى تفعيل المحاسبة والشفافية ومراقبة المال العام، وهذا لن يكون بالمطلق في صالح تلك العصابات الخطيرة، ذات الامتداد الدولي، التي صارت اليوم تلعب دورا سياسيا مهما في الجزائر، وباتت مؤثرة في القرارات الكبرى، ومنها قرار المصالحة الوطنية.

كما إن حجم الضحايا، وضخامة المجازر والجرائم، التي ارتكبت خلال سنوات الأزمة، وحجم عدد المختفين، الذين لا يزال أهاليهم يطالبون بإلحاح بمعرفة مصيرهم، من شأنه أن يجعل الجهات ذات

المصلحة في عدم فتح تلك الملفات تتخوف من المصالحة، ومما قد تقود إليه من محاسبة وفتح ملفات خطيرة، وبالتالي تقف عائقا في وجهها.

- وجود نوع من التشدد في قسم من التيار الإسلامي، وخاصة بعض الأجنحة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بحيث تبدو مطالبها أكبر مما يمكن للخصم أن يقبل به ويقدم على تحقيقه.. لكن الجدية في إظهار نية حقيقية للمصالحة سوف تجعل أولئك الإسلاميين يبدون الكثير من المرونة في مواقفهم.

- انتشار الفقر والبطالة، وخاصة في أوساط الشباب وخريجي الجامعات، وهو ما يشكل بيئة تجعل الحركة صعبة، فالماسكون بالسلطة يخشون من أن أي تنفيس سياسي قد يخلق مجددا حالة من الفوران والثورة، التي يصعب التحكم في نتائجها. ولا ننسى أن ما حدث عقب أحداث ٥ أكتوبر ١٩٨٨، يشير إلى هذا، إذ قاد الانفتاح الديمقراطي، الذي عرفته البلاد، من دون أن تتهيأ له جيدا إلى تزايد مطالب الشارع الجزائري، حتى وصل الأمر إلى حد جعل قوى كثيرة في الدولة غير مستعدة للاستجابة لها، وهو ما قاد في النهاية إلى الانقلاب والأزمة الراهنة.

وعلى الرغم من حجم العوائق الكثيرة، من الداخل والخارج، في وجه المصالحة الوطنية، فإنها تظل الخيار الوحيد المأمون والمأمول لإخراج البلاد من أزمتها، والدفع بها قدما إلى الأمام في اتجاه الإصلاح والتقدم. وفوق هذا وذلك، فإن تحقيق المصالحة أمر واقعي وممكن، إذا توفرت الإرادة السياسية، وصح العزم على السير في اتجاهها. أما التلكؤ في العمل من أجلها فإنه سيفاقم الأزمة ويفجرها مجددا ولو بعد حين. ولا يغرين، تفكيك الجماعات المسلحة، وإضعاف القوى السياسية الرئيسية، أحدا بالاطمئنان إلى السيطرة على الوضع، إلى أمد طويل، فالمجتمع الجزائري ينام على بركان هائل من الغضب والإحباط والفقر، وهو ما يمكن أن ينفجر في أية لحظة.

الهوامش

[i] – لم ينل حزب جبهة التحرير الوطني في انتخابات ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ التشريعية سوى ١٥ مقعدا في الدور الأول مقابل ١٨٨ للجبهة الإسلامية للإنقاذ و٢٥ لجبهة القوى الاشتراكية.

[ii] - **A. Taher, « L'Algérie déchirée », Politique internationale, n° 68 été 1995, p. 19.**

[iii] –

[iv] – بدأت حملة التشكيك في من يقف وراء القتل بكتاب ألفه أحد الناجين من مجزرة بن طلحة، وهي بلدة صغيرة في ضواحي العاصمة الجزائرية، وطبع ونشر في فرنسا حيث لقي ترحابا ملفتا للانتباه. أنظر:

Nesroulah Yous: qui a tué a Ben Talha. Paris , La decouverte. 1998.

[v] – **Le Quotidien d'Oran, 26 mars 2000**

[vi] - أنظر : عبدالله راقدي: « صراع العصب والمؤسسات في الجزائر بين المقتضيات الداخلية والمحددات الدولية:
حالة مفاوضات الشراكة الأورو-جزائرية » في:
http//:www.geocities.com/ragdiabdellah/factions.htm

[vii] - أنظر النص الكامل للقانون في موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/Histoire/wconcorde.htm

[viii] - أنظر النصوص الكاملة للمراسيم الرئاسية الأربعة في:
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. السنة الثالثة والأربعون، العدد ١١. ٢٨ فبراير ٢٠٠٦.

[ix] – أنظر: نور الدين العويديدي: « المصالحة الوطنية في الجزائر.. حظوظها وعوائقها في الدورة الثانية لحكم بوتفليقة » في:

http://www.aqlamonline.com/archives/no١٢/nour١٢_algeria.html